



تحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -
(2021

Analysis Impact of Some Monetary Policy Variables on The Money Demand Function Stability in The Iraqi Economy for The Duration (2004-2021)

أ. د جليل كامل غيدان⁽²⁾

إبراهيم ارحيم علي⁽¹⁾

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يُعد الطلب على النقد ومستوى استقراره أحد أهم عوامل الاستقرار النقدي، التي تستهدف السياسة النقدية تحقيقه، لذا فقد هدفَ البحث إلى دراسة وتحليل دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي والعوامل المؤثرة بها، وعلاقتها ببعض متغيرات السياسة النقدية، من أجل توضيح أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار الطلب الحقيقي على النقد ضمن الحدود الزمنية للبحث.

ومن خلال تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية للظاهرة المدروسة، يتضح وجود أثر للمتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) في دالة الطلب الحقيقي على النقد خلال مدة الدراسة، كما توضح نتائج التحليل وجود تأثير لعوامل أخرى تؤثر في دالة الطلب الحقيقي على النقد لا تقل أهمية عن المتغيرات الاقتصادية المدروسة، وقد أظهرت نتائج البحث وجود حالة من عدم الاستقرار في الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي مدة البحث، وعليه يجب على السلطات النقدية القيام بمسؤوليتها ومعالجة هذا الاختلال، من خلال استعمال بعض ادواتها النقدية بشكل يعكس مدى جودة وكفاءة ادائها، لخلق الاستقرار المطلوب في مستوى الطلب على النقد.

Abstract

The demand for cash and the level of stability is one of the most important factors of monetary stability, which monetary policy aims to achieve, so the research aimed to study and analyze the function of demand for cash in the Iraqi economy and the factors affecting it, and its

relationship to some variables of monetary policy, in order to clarify the impact of some variables of monetary policy in the stability of real demand for cash within the time limits of the study.

Through the analysis of the data of the economic variables of the studied phenomenon, it is clear that there is an impact of the economic variables (exchange rate, interest rate, legal cash reserve ratio) in the real demand for money during the study period, and the results of the analysis show the existence of the impact of other factors affecting the real demand for money function that is no less important than the economic variables studied, and the results of the research showed a state of instability in the real demand for money in the Iraqi economy throughout the research period, and therefore the authorities must Cash carries out its responsibility and addresses this imbalance, through the use of some of its monetary tools in a way that reflects the quality and efficiency of its performance, to create the required stability in the level of demand for cash.

المقدمة

مما لا ريب فيه ان السياسة النقدية لأي بلد تعدّ مكوناً مهماً من مكونات السياسة الاقتصادية العامة لذلك البلد وبغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي يتبعه ومن ثم تسعى مختلف البلدان وباستعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف التي يجب ان تتلاءم وتتناسب مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، فتدفع النقود في فروع الاقتصاد يشبه إلى حد ما حركة الدم في جسم الانسان ويمثل البنك المركزي هو المتحكم الأول والرئيس بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وهناك مجموعة من الأدوات الكمية المباشرة والنوعية غير المباشرة هي التي تؤهله للقيام بهذه الوظيفة. وتدعى تلك الأدوات بمتغيرات السياسة النقدية وتشمل: (الاحتياطي النقدي القانوني، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سعر الفائدة، سعر الصرف، ووسائل الائحة الادبي، فضلاً عن العقوبات التي يستطيع البنك المركزي فرضها على البنوك) فالسياسة النقدية اذن هي مجموعة الأدوات أو المتغيرات التي يستعين بها البنك المركزي لغرض السيطرة والتحكم بكمية النقد المعروضة في الاقتصاد.

ويستهدف البنك المركزي من وراء ذلك تحقيق مجموعتين من الأهداف الأولى: تخدم تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، والثانية: تهدف إلى تحقيق اهداف السياسة النقدية، ويمكن القول: إنه بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 أصبح البنك المركزي العراقي يتمتع باستقلالية عن السلطة السياسية تمنحه القيام بإتباع سياسة نقدية أكثر كفاءة وفاعلية وتمكنه من الاستجابة للتطورات والتغيرات التي حدثت في الأنظمة النقدية الدولية.

ان الطلب على النقد ومستوى استقراره يعد أحد اهم المؤشرات الاقتصادية الذي يقيس مدى تأثير كفاءة وفاعلية السياسة النقدية ومن ثم ادواتها على مستوى الاقتصاد الوطني، لذا يحاول البنك المركزي ومن خلال استعمال بعض متغيراته

النقدية، استهداف دالة الطلب على النقد من أجل تحقيق حالة من الاستقرار في حجم الطلب على النقد، وبالشكل الذي يخدم أهداف الاستقرار النقدي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في دراسة وتحليل بعض متغيرات السياسة النقدية، وتوضيح مدى تأثيرها على استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي بهدف إيجاد حالة من الاستقرار النقدي، فضلاً عن بناء نظام نقدي وطني أكثر تطور وكفاءة قادر على مواكبة التطورات والأزمات العالمية

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة عدم الاستقرار في دالة الطلب النقدي، الأفراد الذي يستلزم من البنك المركزي استعمال بعض متغيراته النقدية، لمواجهة هذه الظاهرة وتحقيق حالة من الاستقرار النقدي على مستوى الاقتصاد الوطني.

فرضية البحث

نقطة انطلاق البحث تبدأ من فرضية مفادها: وجود أثر لبعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي ضمن مدة الدراسة.

أهداف البحث

بغية الكشف عن أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي وإثباتاً للفرضية فإنّ البحث يهدف إلى الآتي:

- ✓ دراسة بعض متغيرات السياسة النقدية وتحليلها.
- ✓ دراسة دالة الطلب الحقيقي على النقد وتحليلها
- ✓ تحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث

- ✓ الحدود المكانية (الاقتصاد العراقي).
- ✓ الحدود الزمانية (المدة 2004-2021).

المبحث الأول

تحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار دالة الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

المطلب الأول: تحليل بعض متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

أولاً: تحليل معدلات الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يُعد سعر الفائدة أحد أهم المتغيرات الاقتصادية النقدية، التي يمكن لواضعي السياسات النقدية الاستعانة به، لتحقيق جمل من الأهداف النقدية والاقتصادية، التي تخدم بالمحصلة النهائية أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ويعبر سعر الفائدة عن المقابل النقدي اللازم تقديمه لقاء استعمال النقود لمدة معينة من الزمن⁽¹⁾، يستعمل البنك المركزي العراقي سعر الفائدة كأحد أهم المتغيرات النقدية والتي يستهدف من خلالها إيجاد حالة من التوازن بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي، تجنباً لحدوث أي فجوة بين الجانبين سواء اكانت تضخمية أو انكماشية، فضلاً حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة إلى الخارج، وخلق فرص استثمارية مغرية داخل الاقتصاد المحلي، ينظر إلى سعر الفائدة ككلفة للحصول على رأس المال من وجهة نظر المقترض، وبذات الوقت ينظر لها بوصفها عائداً بالنسبة للجهة التي اقترضت رأس المال، ومن ثم فإنّ تغيرات أسعار الفائدة على المستوى المحلي سوف تترك أثر كبير على حركة رؤوس الأموال من وإلى داخل الاقتصاد المحلي، فانخفاض أسعار الفائدة المحلية سوف يشجع المدخرين المحليين إلى توجيه مدخراتهم واستثمارها في الخارج نتيجة ارتفاع العائد نسبياً، ومن ثمّ، يصبح حساب حركة رؤوس الأموال سالباً في ميزان المدفوعات، يتأثر سعر الفائدة بالتقلبات الحاصلة في حجم الأرصدة النقدية المعروضة والمطلوبة داخل الاقتصاد المحلي، وقد اتجه البنك المركزي العراقي إلى تطبيق سياسة التحرر لسعر الفائدة على القروض والودائع والأوراق المالية تلبيةً لمتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، مما زاد من دور سعر الفائدة وفقاً لمتطلبات السوق وساهم في تقليص الفجوة بين الفائدة الدائنة والمدينة ورفع مستوى المنافسة المصرفية، وفي سبيل تحقيق التوافق بين معدلات الفائدة وحاجات النشاط الاقتصادي، اتخذ البنك المركزي العراقي من سعر السياسة النقدية كأداة للتأثير في معدلات الفائدة السائدة في السوق النقدية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة⁽²⁾، والجدول (1) يوضح تطورات معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والبنوك التجارية خلال مدة الدراسة.

(1) سعد نوري الحمداني، وآخرون، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 445.

(2) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لسنة 2004، ص 15.

جدول (1)

معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والمصارف التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	معدل فائدة البنك المركزي %	معدل النمو السنوي %	معدل الفائدة على الودائع %	معدل النمو السنوي %	معدل الفائدة على الائتمان %	معدل النمو السنوي %
2004	6.00	0	8	0	13	0
2005	6.33	5.5	7.08	-11.5	13.41	3.15
2006	10.42	64.61	7.25	2.40	14.42	7.53
2007	20.00	91.94	11.33	56.27	18.83	30.58
2008	16.75	-16.25	11.83	4.41	19.33	2.65
2009	8.83	-47.28	8.92	-24.59	14.91	-22.86
2010	6.25	-29.21	7	-21.52	14.25	-4.43
2011	6.00	-4	7	0	14	-1.75
2012	6.00	0	7	0	14	0
2013	6.00	0	6.83	-2.42	13.75	-1.78
2014	6.00	0	6	-12.15	12.83	-6.69
2015	6.00	0	6	0	12	-6.46
2016	4.33	-27.83	6	0	12.17	1.42
2017	4.00	-7.62	5.58	-7	12.92	6.16
2018	4.00	0	5	-10.39	12.08	-6.50
2019	4.00	0	5	0	12	-0.66

2020	4.00	0	5	0	12	0
2021	4.00	0	5	0	12	0

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).

يتضح من خلال الجدول (1) تنامي اسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2007)، مسجلة أعلى نسبة لها في نهاية العام 2007 لتصل إلى (20%) ؛ وذلك جراء محاولة البنك المركزي العراقي اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تنقية السوق العراقية من الفوائض النقدية، وتشجيع الأفراد على ادخار أموالهم، و لكبح جماح الضغوط التضخمية التي عانى وما زال يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن خلق بيئة اقتصادية وطنية آمنة ومستقرة، ومحفزة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، ولدعم العملة الوطنية وتعزيز قيمتها، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة قلّت رغبة الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود محاولين الاستفادة من العائد المرتفع حيث يقوم الرد بالمقارنة بين العائد المادي (سعر الفائدة) وبين كلفة الاحتفاظ بالنقود، كما أن لتقبات الفائدة الدولية أثر في تفضيل الأفراد لمكونات محافظهم المالية فارتفع الفائدة المحلية مقارنةً بنظيرتها الخارجية سوف يشجع الأفراد لاستثمار رؤوس أموالهم في الداخل وبالعملة المحلية.

وفي ذات الوقت سيدفع رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد ذي العائد الأعلى، مما يعزز من الطلب على العملة المحلية ويزيد من درجة الثقة بها⁽¹⁾، كما ان هذا الاجراء دفع المصارف التجارية هي الأخرى إلى رفع معدلات الفائدة التي تقدمها لجمهور المودعين، وعلى القروض التي تقدمها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية غير المصرفية خلال ذات المدة، في حين انخفضت أسعار الفائدة للبنك المركزي العام 2008 لتسجل ما نسبته (16.75%)، وبذات الوقت تراجعت معدلات الفائدة على الإيداع ما نسبته (11.87) في عام 2008، كما بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (19.49%) في ذات العام، ذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في نهاية عام 2008 التي أخذت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصاد العراقي بشكل خاص، وذلك تماشياً مع توجهات البنك المركزي العراقي لما يمتلكه من إمكانيات وموارد مالية ومكانة قانونية التي تمنحه السلطة على المصارف العاملة ضمن حدود الاقتصاد العراقي كافة، فضلاً عن طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، ومن وجهة نظر الاقتصادي (Radiger Dornbush) أنه يجب على السلطات النقدية أن تقوم برفع معدلات الفائدة على الأصول المحلية عن الفائدة السائدة في الأسواق الدولية وبما يعادل الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية⁽²⁾، وقد استمر الانخفاض في معدلات الفائدة للبنك المركزي، التي استقرت عند مستوى (6%) في سنة 2015، وبذات الاتجاه فقد خفضت المصارف التجارية من فوائدها المفروضة على الودائع وعلى الائتمان، حيث بلغت الفائدة

(1) مالك علام الخليفوي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، 2020، ص 33-34.
(2) سمير فخري الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومسألتي استقرار في المستوى العام للأسعار والصرف الأجنبي (العراق حالة دراسية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 4، 2018، ص 295.

على الودائع في عام 2015 ما نسبته (5.75%) في بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (12.27%) ، ونتيجة لانفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ولمواجهة أزمة الكساد، فقد تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية بهدف تحرير المزيد من الأرصدة النقدية المعطلة، من أجل تحريك النشاط الاقتصادي العراقي وتشجيع المستثمرين على طلب المزيد من القروض بفعل انخفاض كلفة الاقتراض، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادات الاستثمارات ويزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى دخول الأفراد، وتهئية الأرضية المناسبة لدعم القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة له، بالنسبة للمدة (2014-2017)، فقد شهد العراق ظروفًا سياسية واجتماعية وأمنية حرجة رافقها دخول تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لبعض المدن العراقية، بالشكل الذي اربك المشهد العراقي ككل، ومنها الاقتصادية، فضلاً عن الهبوط الحاد والمفاجئ الذي حصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأفراد الذي دفع الحكومة العراقية إلى الاقتراض الداخلي بشكل غير مباشر من خلال طرح السندات الحكومية، فضلاً عن الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة الاتحادية وتمويل رواتب الموظفين، بينما شهدت معدلات الفائدة حالة من الاستقرار خلال المدة (2018-2021)، فبلغت معدلات الفائدة للبنك المركزي ما نسبته (4%)، في حين استقرت معدلات الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية على الودائع ما نسبته (5%) وعلى القروض (12%)، حيث تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمات قوية خلال المدة المذكورة منها، تأثره بما يسمى بثورات الربيع العربي التي تمثلت بأحداث تشرين عام 2019، ثم ظهور وباء (Covid19) والقيود التي رافقت انتشاره التي أدخلت العالم في أزمة كساد عالمي، ومن ثم أخذ البنك المركزي يحاول تطبيق سياسة نقدية أكثر مرونة من أجل تجاوز تلك الازمات، فالبنك المركزي العراقي ومن خلال الاستقلالية التي منحت له بموجب قانون رقم (56) لسنة 2004 تبنى سياسة تحرير أسعار الفائدة الدائنة (المبلغ النقدي الذي تمنحه المصارف إلى الأفراد مقابل ايداعاتهم المالية لديها)، وكذلك تحرير أسعار الفائدة المدبنة (المبلغ النقدي الذي يدفعه الأفراد إلى المصارف التجارية لقاء ما يطلبونه من قروض)، بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص وتلبية احتياجاته التمويلية، والعمل على تهئية مناخ استثماري وطني ملائم ومناسب لاستقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يمثل سعر الصرف احد اهم المتغيرات الاقتصادية التي تعطي صورة واقعية عن الوضع الاقتصادي للبلد، حيث تسعى الكثير من الدول لتحسين سعر صرف عملتها المحلية مقابل عملات الدول الأخرى، بهدف تحسين وضع ميزان مدفوعاتها من خلال زيادة حركة رؤوس الأموال إلى داخل البلد وزيادة الثقة بالعملة المحلية وجعلها مخزن ملائم للقيمة⁽²⁾، ويشير سعر الصرف إلى القيمة التبادلية للعملة المحلية بالنسبة إلى نظيرتها من العملات الأجنبية الأخرى⁽³⁾، ان مدى استجابة سعر الصرف للتغيرات النقدية التي يحدثها البنك المركزي يعتمد على نظام الصرف المتبع ومستوى انفتاح البلد على

(1)مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر، بغداد، 2012م، ص210.

(2) David C. Colander , Economics ,Middle Bury college .third Edition ,1998 , pp 382 – 386.

(3)عبدالحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، مؤسسة النبراس للنشر، النجف الاشرف، 2015م، ص271.

العالم الخارجي، فضلاً إلى درجة استجابة حركة الصادرات والاستيرادات لتغيرات أسعار الصرف⁽¹⁾، وبفعل الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد العراقي، ولكونه يصنف من الاقتصاديات احادية الجانب (اعتماده على قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل أساسي)، ولعدم وجود جهاز انتاجي قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات، فضلاً إلى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري، فإن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدني قيمة الدينار العراقي، وانخفاض سعر صرفه، مما دفع البنك المركزي العراقي إلى تبني سياسة تثبيت سعر صرف الدينار⁽²⁾ وبفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003، فقد ازدادت أهمية سعر الصرف بوصفه حلقة الوصل التي تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، حيث إنه يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للسلع والخدمات الأجنبية، وبعبارة أخرى كمية السلع والخدمات الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد المحلية، ويؤشر القدرة التنافسية لصادرات واستيرادات البلدان المختلفة، والجدول(2) يوضح تطورات سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2021)

جدول (2)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2021)

السنة	سعر الصرف الاسمي للدينار	معدل النمو السنوي	سعر الصرف الموازي للدينار	معدل النمو السنوي	حجم الفجوة
2004	1453	0	1453	0	0
2005	1469	101.1	1472	1.30	3
2006	1467	-0.13	1475	0.2	8
2007	1255	-14.4	1267	-14.1	12
2008	1193	-4.9	1203	-5.0	10
2009	1170		1182	-1.7	12
2010	1170	0	1185	0.25	15

(1)عدنان حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(1991-2006)،أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009م، ص144.

(2)محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة(2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 84، 2015م، ص273.

26	0.9	1196	0	1170	2011
67	3.09	1233	-0.3	1166	2012
66	-0.8	1232	0	1166	2013
48	-4	1214	0	1166	2014
80	2.7	1247	0.08	1167	2015
66	0.08	1275	1.28	1182	2016
41	-8	1258	0.16	1184	2017
25	-3.8	1209	-0.8	1183	2018
24	-0.9	1196	-0.8	1182	2019
42	3.2	1234	0.84	1192	2020
24	19.45	1474	21.6	1450	2021

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).

سعر الصرف التوازني يتحدد من خلال تقاطع منحني الطلب على العملة المحلية مع منحني عرضها في نقطة معينة تدعى نقطة التوازن التي عندها تتساوى كميات العملة المطلوبة مع الكميات المعروضة منها، وان اختلال (زيادة أو انخفاض) سواء أكان في الكميات المعروضة أو المطلوبة من العملة سوف ينتج عنه انتقال نقطة التوازن واختلال سعر الصرف التوازني، يتضح من الجدول (2) اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجلت أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الرسمية عام 2004 مبلغ (1453) دينار لكل دولار أمريكي، كما شهدت السوق الموازية تسجيل ذات الرقم في العام نفسه، حيث بدء البنك المركزي العراقي بممارسة التدخل في سوق الصرف من خلال استعماله لمزاد بيع العملة، بهدف سد حاجة السوق المحلية من الدولار ودعم وتقوية الدينار العراقي، كذلك أسهم اصدار العملة العراقية الجديدة في (2003/10/15) بتعزيز ثقة المواطن بالدينار العراقي وتشجيع حيازته (زيادة الطلب على الدينار وارتفاع سعر صرفه)، فضلا عن قيام الحكومة بتمويل رواتب الموظفين بالدولار الأمريكي في نهاية العام 2003، فنظام الصرف المطبق في

العراق هو اقرب ما يكون إلى نظام الصرف المعموم المدار⁽¹⁾، ثم اتجهت أسعار صرف الدولار نحو الارتفاع وتراجعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للأعوام 2005 و2006 على التوالي، نتيجة ما عاشه العراق في تلك المدة من إرهاب وصراعات طائفية، وما رافقه من انهيار في البنى التحتية واغلاق الكثير من المصانع والمشاريع الإنتاجية التي كانت تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية مما اضطر المستهلكين المحللين إلى اقتناء السلع والخدمات الأجنبية المسعرة بالدولار (زيادة الطلب المحلي على الدولار الأمريكي لتمويل الاستيرادات ، الأفراد الذي دفع بالكثير من أصحاب رؤوس الأموال المحلية بالهجرة واستثمار أموالهم في الخارج، كل هذه العوامل شكّلت لدى دول العالم رؤية تشاؤمية اتجاه الاقتصاد العراقي ومن ثمّ، عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في داخل العراق، ونتيجة كل ذلك تراجع الطلب على الدينار وانخفاض قيمته وتدني سعر صرفه في ظل العرض النقدي للبنك المركزي، وبدء من العام 2007، اخذ سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع حيث سجل سعر الصرف آنذاك مبلغ (1255) دينار لكل دولار واتجهت قيمة الدينار العراقي نحو التعافي وصولاً العام 2019م مع تسجيل بعض التقلبات الطفيفة وهذا ما توضحه معدلات النمو السالبة، ولعل سبب ذلك يعود إلى تعافي أسعار النفط في السوق العالمية الذي انعكس بشكل زيادة في احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية، مما أعطاه المرونة الكافية التي يحتاجها في تمويل الاحتياجات المحلية من الدولار وتمويل الاستيرادات، كذلك فقد تم استعمال الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي كغطاء لإصدار الدينار العراقي ومن ثم زيادة الثقة بالعملة المحلية وتعزيز قيمتها، فضلاً إلى دخول الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في العراق وخاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية والنفطية، وبدء حركة التنمية في العراق خلال تشريع القوانين التي تشجع على الاستثمار عن طريق خلق الفرص الاستثمارية المجدية وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة المشاريع الخدمية وإعادة بناء البنى التحتية ومنها قانون رقم(13) لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم(10) لسنة 2010 وقانون رقم(50) لسنة 2015، والتي تهدف إلى دعم نشاط القطاع الخاص وزيادة فاعليته، مع الملاحظة بأن أسعار الصرف سجلت حالة من الاستقرار خلال الأعوام(2009 - 2014)، نتيجة تبني البنك المركزي لسياسة تقوم على دعم الدينار العراقي، وتعزيز ثقة الجمهور به والعمل على إيجاد بيئة استثمارية ووطنية مجدية، والاستجابة لمتطلبات النظام المالي والنقدي الدولي⁽²⁾ نتيجة انتهاء بؤادر الازمة المالية العالمية واستقرار الاقتصاد العالمي وتحسن الوضع الأمني في العراق واستقرار الوضع السياسي الذي قاد إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي النسبي، وفي ذات المدة شهدت أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الموازي تقلبات كبيرة، جراء عدم وجود جهاز انتاج عراقي وتحول العراق إلى مستورد صافي، ونتيجة اعتماد المستهلك والمنتج العراقي على السلع والخدمات الأجنبية، فإن تقلبات أسعار السوق الدولية اخذ ينعكس على المستورد العراقي بشكل مباشر وهو ما يسمى بالتضخم المستورد، فضلاً إلى التضخم المحلي الناتج عن توسع الحكومة بالإنفاق وخاصة التشغيلي منه على صورة رواتب ضمن فقرة الموازنة العامة الذي ينعكس بصورة طلب متزايد على السلع والخدمات الأجنبية نتيجة عجز القطاع الإنتاجي المحلي عن تلبية الحاجات المحلي، مما يولد طلب محلي مضطرب بالزيادة على الدولار ومن ثمّ، ارتفاع سعر صرفه امام الدينار العراقي وتراجع قيمة الدينار وتقليل طلب الأفراد

(1) زياد طارق شكري، ماهر جلال الياس، نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي، المجلة الاكاديمية لجامعة نورو، المجلد6، العدد(1)، 2017، ص67.

(2) خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2020)، جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد3، العدد6، 2022، ص225.

عليه والاحتفاظ به كمخزن للقوة الشرائية، يضاف إلى ذلك قيام بعض الأفراد المتنفذين والسياسيين بحكم علاقاتهم وسيطرتهم على مصدر القرار الحكومي بممارسة عمليات المضاربة بالدولار وتمويل بعض الفعاليات غير المشروعة كغسيل الأموال وتهريب العملة وبخاصة إلى الدول التي تخضع لعقوبات اقتصادية دولية كإيران، فضلاً إلى تلك التي تعاني من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية من دول الجوار كتركيا وسوريا ولبنان، كذلك تخلي بعض المصارف التجارية عن غاياتها الأساسية والمتمثلة بتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي، بل اتجهت إلى تبني سياسة الاستحواذ على نافذة بيع العملة والمضاربة بالدولار وتمويل النشاطات غير المشروعة، فهذه الأنشطة غير القانونية ستولد طلب متزايد على العملة الأجنبية وتعمل على هروبها إلى خارج البلد واستنزاف الموارد المالية للدولة فتخفض قيمة العملة المحلية وتقلل من سعر صرفها وتتطلب التوسع بالنفقات الحكومية على المؤسسات الرقابية لمكافحتها، وتؤدي إلى فقدان الثقة بالحكومة على الصعيدين المحلي والدولي⁽¹⁾، ويؤثر حجم الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي إلى مقدار الخسائر المادية التي يتكبدها الاقتصاد العراقي التي تذهب إلى بعض جيوب الفاسدين، ومن يقف ورائهم من السياسيين، وكل ذلك على حساب تدهور قيمة الدينار وتراجع قوته الشرائية وانهيار النظام الاقتصادي العراقي، فهذا مؤشر على عدم فاعلية الاجراءات النقدية وغياب القوانين والرقابة الرادعة التي تضع حد لمثل هكذا نشاطات فمنذ العام 2015 اتسعت الفجوة بين سعري الصرف في السوق الرسمي والموازي بفعل تحيد مبيعات البنك المركزي من الدولار عند (75) مليون دولار يومياً، وقد تم الغاء تنفيذه ، فضلاً إلى انخفاض إيرادات البلد من العملة الأجنبية بفعل انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الوضع العراقي سياسياً وامنياً بعد دخول داعش، مما رفع من سقف التوقعات السلبية لدى الأفراد ودفعهم إلى طلب المزيد من العملة الأجنبية لأغراض التحوط⁽²⁾، كما يتضح من الجدول ان معدلات النمو السالبة تشير إلى ارتفاع أسعار صرف الدينار العراقي في حين أن معدلات النمو الموجبة تشير إلى انخفاض أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

(1)عبدالواحد كرم، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص ص45-48.

(2)علي مرزا، سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2015، ص2.

الجدول (3)

سعر صرف الدولار الأمريكي امام الدينار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	سعر صرف الدولار في السوق الرسمي	سعر صرف الدولار في السوق الموازي	مشتريات البنك المركزي من الدولار بالمليار	مبيعات البنك المركزي من الدولار نقدًا بالمليار	مبيعات البنك المركزي من الدولار حوالات بالمليار	حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بالمليار
2004	0.00068823	0.00068823	10800	4981	0	7.9
2005	0.00068073	0.00067934	10600	9649	0	12.2
2006	0.00068166	0.00067796	18000	8455	2719	20.05
2007	0.00079681	0.00078926	26700	2998	12982	31.45
2008	0.00083822	0.00083125	45500	5567	20301	50.10
2009	0.00085470	0.00084602	23000	4569	29421	44.33
2010	0.00085470	0.00084388	41000	2194	33977	50.62
2011	0.00085470	0.00083612	51000	1459	38339	61.03
2012	0.00085763	0.00081103	57000	3664	44985	70.32
2013	0.00085763	0.00081168	62000	12226	41005	77.74
2014	0.00085763	0.00082372	47515	14563	37165	66.36
2015	0.00085689	0.00080192	32450	5989	38315	53.99
2016	0.00084602	0.00080128	25653	4690	15710	45.3

49.32	31374	9352	40355	0.00081632	0.00084459	2017
64.72	38345	8788	52229	0.00082781	0.00084530	2018
68.2	45260	5774	58851	0.00083612	0.00084602	2019
53.995	40711	3369	30730	0.00081037	0.00083892	2020
63.812	29180	6257	38628	0.00067842	0.00068965	2021

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).

يشير مفهوم الاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى مجموع ما يمتلكه بلد ما من العملات الأجنبية والتي يحتفظ بها في خزائن بنكه المركزي، والذي يعتمد عليه تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية، فضلاً إلى استعماله في تمويل تجارته الخارجية، وإن نجاح البنك المركزي في إدارة هذه الاحتياطيات يتطلب اتخاذ قرارات نقدية أكثر صعوبة، تعكس فاعلية السياسة النقدية وترفع من مستوى الثقة بها، حيث تحلّوّل السياسة النقدية خلق حالة من التوازن بين ثلاثة مؤشرات هي السيولة والأمان والربحية، مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية، فمن الممكن استثمار تلك الاحتياطيات في مجالات اقتصادية استراتيجية⁽¹⁾، يتضح من الجدول (3) أن حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً للمدة من بداية الدراسة ولغاية عام 2013، باستثناء الهبوط الحاصل في عام 2009 من جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وهذه الزيادة هي حصيلة الارتفاع في أسواق النفط العالمية، حيث يعدّ الاقتصاد العراقي من الاقتصادات أحادية الجانب (ريعية)، فتشكل الصادرات النفطية ما نسبته (90%) من إجمالي الإيرادات، والتي تعتمد عليها الحكومة في تمويل نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، وفي إطار عملية إدارة الاحتياطيات الأجنبية وبما إن أكثر من (90%) من إيرادات العملة الصعبة هي حصيلة الصادرات النفطية، وفي ظل حاجة الحكومة لاستعمال جزء من الاحتياطيات الأجنبية في تمويل الاستيرادات العامة والإيفاء بالتزامات الخارجية، فضلاً إلى حاجتها لتمويل نفقاتها الجارية والاستثمارية التي تكون بالدينار العراقي، فإن وزارة المالية تلجأ إلى بيع جزء الاحتياطيات إلى البنك المركزي مقابل حصولها على الدينار التي تستخدمه في سد النفقات الداخلية، ومن ثم يعمل البنك المركزي استعمال نسبه من هذه الاحتياطيات في أشبع حاجة القطاع الخاص من العملة الأجنبية، والنسبة المتبقية يحتفظ بها في حساب موجوداته الأجنبية⁽²⁾، وتراجع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي منذ عام 2014، بسبب دخول تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على بعض الحقول النفطية وتهريبه للمشتقات النفطية، فضلاً عن العامل الإقليمي والدولي المتمثل بإحداث سوريا وسقوط نظام معمر القذافي،

(1) عبد الحميد، خالد هاشم، إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، المجلد 49، 2019، ص 599.

(2) احمد بريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 43، 2014، ص 112.

فكل ذلك أدى إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ثم اتخذت الاحتياطات الأجنبية مساراً تأرجحي بين الانخفاض والارتفاع وصولاً إلى نهاية مدة الدراسة، وسبب ذلك هو التقلبات في أسعار النفط على المستوى الدولي، فضلاً إلى تداعيات كوفيد 19، كما يلاحظ من الجدول أنه على الرغم من ارتفاع مستوى الاحتياطات الأجنبية إلا أن سعر صرف الدينار العراقي لم يشهد تلك التحسينات، ولعل ذلك يعود إلى تدني مبيعات البنك المركزي، وهذا ما يوضحه العمود رقم (5) من الجدول، فيتضح من خلال الجدول ارتفاع سعر صرف الدينار مع ارتفاع حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار، كما شهدت المدة (2009-2014) حالاً من الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي، بفعل زيادة حجم الاحتياطات الأجنبية الذي انعكس على زيادة مبيعات الدولار عن طريق نافذة بيع العملة، ومنذ عام 2015 ولغاية نهاية مدة الدراسة أخذ سعر صرف الدينار العراقي بالتدهور، نتيجة عدم كفاية المعروض من العملة الأجنبية التي يوفرها مزاد بيع الدولار هذا من جهة، واستفحال الفساد المالي والإداري وانتشار ظاهرة المضاربة وعمليات تهريب العملة من قبل بعض المصارف والجهات المنتفذة التي اكتسبت طوال الفترات الماضية الخبرة في التخلص من الرقابة والملاحقة القانونية، وتجدر الإشارة إلى زيادة مبيعات الدولار تؤثر بشكل سلبي على حجم الاحتياطات الأجنبية ومن ثمّ تعكس حالة الهدر في هذه الاحتياطات، وعلى العكس يكون تأثير مشتريات البنك المركزي من الدولار إيجابياً على حجم الاحتياطات الأجنبية، علماً أنه كلما ازدادت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي فإنّ ذلك يعزز من مركزه المالي، ويعزز من درجة الثقة بالاقتصاد الوطني، وترفع من درجة تصنيفه من حيث الأمان عالمياً.

ثالثاً: تحليل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

هو مقدار النقود التي يستوجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بوصفها نسبة من حجم الأرصدة النقدية التي تمتلكها، دون أن يترتب على هذا الاحتفاظ أية فائدة، وتسجل كأرصدة دائنة في حساب البنك المركزي، فكلما زادت هذه النسبة عبرت عن امتلاك المصرف لحجم أكبر من السيولة وقدرة على الإيفاء بالتزاماته⁽¹⁾، علماً أن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تحدد من لدن البنك المركزي وفقاً لتوجهات السياسة النقدية والظروف الاقتصادية السائدة، وهي من الأدوات الكمية غير المباشرة ويأتي استعمال هذه الأداة من لدن البنك المركزي في إطار سعيه للحفاظ على أموال المودعين ورفع مستوى الثقة بالنظام المصرفي، كذلك التحكم في حجم الائتمان الممنوح من لدن المصارف التجارية ومن ثمّ التأثير على عرض النقد، فضلاً إلى استعمال هذه الأرصدة في دعم وتمويل المصارف في حال تعرضها للإفلاس للحفاظ على سلامة مركزها المالي⁽²⁾، ووفقاً لتعليمات قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، فإنّ نسبة الاحتياطي القانوني هي نسبة مئوية من الودائع الخاضعة للاحتياطي (وتشمل الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة وتمثل مبالغ المودعين لدى المصارف)، سواء أكانت بالعملة المحلية أو الأجنبية والتي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك

(1) يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص 322.

(2) Miller, Roger Leroy, Economics Today, 14th Ed, Pearson Addison Wesley, New York, 2008, p395.

المركزي، وهذه النسبة يتم تغييرها من مدة إلى أخرى وبحسب توجهات البنك المركزي⁽¹⁾، وان الاحتياطي القانوني يؤثر على سيولة المصارف التجارية، ومن ثمَّ مقدرتها في منح القروض من خلال مضاعف الائتمان المصرفي، حيث ان مضاعف الائتمان المصرفي هو عبارة عن مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني، أي ما معناه وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف الائتمان المصرفي، وبما ان المصارف التجارية تمثل مؤسسات مالية هدفها قبول الودائع وتقديم القروض، ومن ثمَّ تستهدف المصارف التجارية توفير الأموال للأفراد والمشاريع والمؤسسات الاقتصادية مقابل اخذ ضمانات تلزم الجهات المذكورة بدفع أقساط المبلغ والفوائد المترتبة عليه ضمن مدة زمنية معينة متفق عليها⁽²⁾، والجدول (4) يوضح نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع الحكومية والخاصة في العراق للمدة (2004-2021).

جدول (4)

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) (مليار دينار)

السنة	الودائع الحكومية	نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي %	الودائع الخاصة	نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي %	اجمالي الودائع الحكومية والخاصة	معدل النمو السنوي %
2004	----	25	----	25	1604	----
2005	----	25	----	25	2965	84.9
2006	3066	25	1021	25	4078	37.5
2007	1035	75	173	25	1208	-70.4
2008	16553	75	3441	25	19994	10.6
2009	6243	25	3174	25	9417	-52.9
2010	4934	15	2221	15	7155	-24

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (اللائحة التنفيذية بالاحتياطي القانوني للمصارف).

(2) اسراء موفق نوري، خليل إسماعيل عزيز، تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 63، 2023، ص 479.

9.2	7814	15	2614	15	5201	2011
10.4	8624	15	2907	15	5717	2012
11.6	9626	15	3496	15	6130	2013
9.8	10576	15	3532	15	7045	2014
-11.2	9390	15	3157	15	6233	2015
-7.2	8706	15	2904	15	5802	2016
-25.2	6505	15	1916	15	4589	2017
60	10409	15	3511	15	6898	2018
-7.9	9577	15	3273	15	6304	2019
-4	9193	15	3079	13	6114	2020
19.8	11014	15	3800	15	7214	2021

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقارير السياسة النقدية للسنوات المتفرقة.

تم احتساب معدل النمو وفق المعادلة التالية: معدل النمو = سنة المقارنة / سنة الأساس - 1 * 100.

يتضح من البيانات الواردة في جدول (4) وبدءاً من العام 2004، حدد البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الخاصة والحكومية بنسبة (25%) على ان يتم إيداع ما نسبته (20%) من تلك الودائع لديه ويتم الاحتفاظ بالنسبة المتبقية والبالغة (5%) كموجود نقدي لدى المصارف⁽¹⁾، وفي إطار توجهات البنك المركزي لمواجهة ظاهرة التضخم والسيطرة على التدفقات النقدية داخل الاقتصاد، فقد تبنى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية إلى (75%) كونها تدرج كودائع ضمن فقرة الموازنة العامة فهي لا تعتبر مدخرات ومن ثم تكون قابلة للسحب، مع تثبيت النسبة على الودائع الخاصة عند (25%)⁽²⁾، وقد شهدت نسبة الاحتياطي القانوني حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2005-2010) بفعل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق التي تمثلت بالاحتلال

(1) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل مقدمة الى الاجتماع الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سبتمبر 2007، ص 35-36.

(2) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010، ص 9.

الأمريكي وتغيير النظام السياسية، وما صاحب ذلك من اصدار عملة جديدة للبلاد، فضلاً عن الحرب الطائفية ، حيث سجل الاحتياطي القانوني نسبة (25%) إلى ان وصلت النسبة لـ(15%) لعام 2010، فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع الحكومية من (75%) في العام 2008 إلى (25%) في العام 2009 في سبيل تشجيع الاستثمار من خلال توفير الأموال المعدة للإقراض بأقل كلفة استثماراً لتحسن الظرف الأمني نسبياً لجذب المزيد من الاستثمارات إلى داخل البلد⁽¹⁾ ومنذ العام 2010 وصولاً إلى نهاية مدة الدراسة فقد تبنى البنك المركزي العراقي وضمن اجراءاته النقدية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أكثر من مرة (25% إلى 20% ثم إلى 15%) على الودائع الحكومية والخاصة، وقد جاء ذلك ظل سعيه إلى تحرير المزيد من الأرصد النقدية؛ وذلك بتشجيع المصارف التجارية على منح المزيد من القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنى التحتية فضلاً عن اطلاق ما يسمى بـ (قروض المبادرة الزراعية) لدعم الفلاحين، وهذا مرده إلى تحسن الوضع الأمني نسبياً ومحاولة البنك المركزي في تحسين بيئة الاقتصاد العراقي بخلق فرص استثمارية مربحة وإيجاد مناخ استثماري مناسب⁽²⁾، ويظهر الجدول تسجيل اجمالي الودائع الحكومية والخاصة لمعدلات نمو موجبة خلال المدة (2011-2014)، وبعد ذلك ومنذ العام 2015 سجل اجمالي الودائع معدلات نمو سالبة وصولاً إلى نهاية العام 2017 نتيجة دخول عناصر داعش وسيطرتهم على بعض المحافظات العراقية، وما صاحب ذلك من ارباك لمجمل الأوضاع في العراق، وبنهاية العام 2017 ، وصولاً إلى نهاية مدة الدراسة عرفت إجمالي الودائع الحكومية والخاصة مسار متذبذب حيث سجلت على التوالي ما نسبته (60%، -7.9%، -4%، 19.8%)، حيث شهد العراق في المدة المذكورة ما يسمى بأحداث تشرين وما رافقها من تعطيل لمختلف المرافق العامة والخاصة، فضلاً عن انتشار (وباء كوفيد19) ، وما رافقه من أحداث على المستوى الإقليمي والدولي التي أسهمت بمجملها في تدني ثقة الأفراد بالنظام النقدي وزادت من نظرتهم التشاؤمية نحو المستقبل، ولعل قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى (15%) يظهر مدى المرونة التي تتبعها السلطات النقدية من أجل زيادة السيولة المصرفية للمصارف التجارية واعطائها المزيد من الحرية في منح القروض في سبيل رفع معدلات الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق التي تصبُّ في مصلحة أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، وأهداف السياسة النقدية بشكل خاص.

المطلب الثاني: تحليل الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يمكن تعريف الطلب على النقود بأنه عبارة عن الأرصد النقدية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها لمختلف الأغراض (المعاملات، الاحتياط، المضاربة) في ظل مستويات متباينة من أسعار الفائدة وخلال مدة زمنية محددة، وان الاستقرار في دالة الطلب على النقود تعدُّ من الأهداف الاساسية التي تسعى السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيقها، ويمثل من المؤشرات التي تدل على مدى نجاعة السياسة النقدية للبنك المركزي، فمن خلال التنبؤ وتقدير دالة

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2009، ص8.
(3) كزار جعفر عباس، اثر السياسة النقدية على ربحية المصارف التجارية في العراق عينة مختارة للمدة (2006-2020)، بحث منشور، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، 2022، ص473.

الطلب على النقود يستطيع البنك المركزي تحديد معدل نمو القاعدة النقدية؛ وذلك بالاعتماد على مدى استجابة الطلب على النقود لتغيرات مستوى الدخل، وكذلك حساب تكاليف الرفاهية من خلال مدى مرونة الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة⁽¹⁾، وقد تبنى البنك المركزي اتخاذ الكثير من الاجراءات والقرارات النقدية التي تستهدف دعم استقرار دالة الطلب على النقود التي تمثلت بإصدار العملة العراقية الجديدة لكسب ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وإدارة سعر صرف الأجنبي لصالح رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بهدف تشجيع الأفراد على زيادة محفظتهم المالية بالدينار باعتباره مخزن امن للاحتفاظ بثرواتهم، ومن ثم القضاء على ظاهرة (الدولة) أي (تفضيل الأفراد للعملة الأجنبية على حساب العملة المحلية)⁽²⁾، وفي العراق تحاول السلطات النقدية اتخاذ المزيد من الاجراءات والوسائل والقرارات النقدية بهدف إعادة الاستقرار إلى دالة الطلب على النقود عن طريق استقرار سعر صرف العملة والحد من التقلبات في المستوى العام للأسعار والجدول(5) يوضح تطور الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2021).

جدول (5)

الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1 بالمليار	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) سنة 2007 =100%) بالمليار	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليار	الطلب الحقيقي على النقود بالمليار	معدل النمو السنوي %
2004	12254	52.3	101845.2	53235.4	234.3	
2005	14684	71	103551.4	73533.6	206.8	-11.7
2006	21080	87.4	109389.9	95587.9	241.2	16.6
2007	26956	100	111455.8	111455.8	269.6	11.7
2008	34919.7	130.2	120626.5	157026	268.2	-0.5

(1) حلمي إبراهيم، محددات الطلب على النقود في العراق (دراسة قياسية)، جامعة ميسان، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42، 2022، ص 161.

(2) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص 2.

61.7	433.9	130643.2	124702.1	104.7	45437.9	2009
13.9	494.5	162064.6	132687.0	122.1	60386.1	2010
-4.2	473.9	217327.1	142700.2	152.3	72177.9	2011
4.1	493.8	254225.4	162587.5	156.3	77187.5	2012
15.9	572.6	273587.5	174990.2	156.3	89512.1	2013
9.1	624.9	266332.7	178951.4	148.8	92988.9	2014
27.6	797.4	194680.9	183616.2	106	84527.2	2015
20.4	960.3	196924.1	208932.1	94.2	90466.3	2016
-10.4	859.8	221665.7	205130.1	108	92857	2017
-13.1	746.9	268918.8	210532.9	127.7	95390.7	2018
11.4	832.2	276157.9	222141.2	124.3	103441.1	2019
30.5	1086.1	215661.5	195402.5	110.4	119906.2	2020
-15.1	922.1	301152.8	198496.5	151.7	139885.9	2021

المصدر: العمود رقم(2و5و6) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، إعداد متفرقة.

تم احتساب العمود(6) وفق الصيغة التالية($Md/p=Ms/p$).

تم احتساب العمود(7) وفق الصيغة التالية($V=P*T/M$) على أساس ان المقدار ($P*T$) يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

يتضح من خلال الجدول (5) ان الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية شهد حالة من عدم الاستقرار، وابتداءً من العام 2004 مسجلاً (234.3) مليار دينار، ثم انخفض في العام الذي تلاه إلى (206.8) مليار دينار، مسجلاً معدل نمو سالب قدره(11.7%) متخذاً بعد ذلك مساراً تصاعدياً وصولاً إلى العام 2008، وهذا ما تعكسه معدلات النمو الموجبة للمدة المذكورة وعلى التوالي(16.6%، 11.7%)، ويرجع سبب ذلك إلى ما صاحب تلك المدة من أحداث أمنية وسياسية أدت إلى تراجع ثقة المواطن بالعملة المحلية ومدى إمكانية استعمالها كمستود امن للقيمة، وفي نهاية العام 2008م انخفض حجم

الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة إلى مستوى (268.2) مليار دينار مسجلاً معدل نمو بلغ (0.5-%)، و منذ العام 2009 شهدت الطلب على الأرصدة النقد الحقيقية ما يمكن عدّه حالة من الاستقرار النسبي مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة، وصولاً إلى منتصف العام 2014، مسجلاً ما مقداره (433.9) وبمعدل نمو هو الأعلى بلغ (61.6%) وان من أسباب ذلك هي الإصلاحات النقدية التي اتخذها البنك المركزي العراقي التي استهدفت من ورائها تحقيق الاستقرار بسعر صرف العملة المحلية وتخفيض معدلات التضخم، فضلاً إلى تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي؛ إذ أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تحسين سعر صرف العملة المحلية وشجعت المواطنين على اقتنائها بوصفها مخزن مناسب للثروة، في حين أن المدة الممتدة من نهاية العام 2014 ولغاية نهاية مدة الدراسة شهدت مساراً متعرجاً بين الارتفاع والانخفاض في حجم الطلب الحقيقي على النقود، وقد جاء ذلك بفعل أحداث داعش الإرهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية، وما رافق ذلك من حالة عدم الاستقرار على المستوى السياسي والاجتماعي، فضلاً إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، بسبب عدم إقرار موازنة عام 2014 وانخفاض أسعار النفط عالمياً، يضاف إلى ذلك مطالبات المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للعراق بضرورة إجراء إصلاحات على المستوى الاقتصادي المتمثلة بتقليل الانفاق الحكومي والحد من التوظيف، فكل هذه الإصلاحات ملزم العراق بتنفيذها في ظل حاجته إلى مزيد من العملات الأجنبية لتمويل مجهوده الحربي على الإرهاب، فضلاً عن الإيفاء بالتزاماته المالية على المستويين المحلي والدولي، وقد سجل الطلب الحقيقي على النقود أعلى مستوى له في العام 2020 بمقدار بلغ (1086.1) مليار دينار وبمعدل نمو (30.5%)، نتيجة انتشار وباء كورونا وما سبقه من أحداث متمثلة بتظاهرات تشرين 2019م التي عطلت النشاط الاقتصادي على المستوى العام والخاص، فكل ذلك زاد من أعباء الدولة المالية من خلال التوسع بالإنفاق العام.

ان أعلى فئة نقدية في السوق النقدي العراقي هي فئة (50000) الف دينار التي تعادل تقريباً (29.48 دولار) ومن ثم لا تكفي لتسوية الالتزامات النقدية لأغراض المعاملات (فقدان النقود لأبرز خصائصها)، الأفراد الذي يدفع الأفراد إلى البحث عن البدائل النقدية ذات الفئات الكبيرة والتي يسهل حملها وتداولها بسهولة وتكفي لتغطية المعاملات الكبيرة والمتمثلة بالعملة الأجنبية (الدولار)⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تحليل اثر بعض متغيرات السياسة النقدية على استقرار الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في العراق للمدة (2004-2021)

يتولى البنك المركزي مسؤولية رسم السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، وبالشكل الذي يحقق أهدافها النقدية والاقتصادية المنشودة، ويُعد الاستقرار في الطلب على النقد أحد أهم هذه الاهداف، وذلك من خلال استهداف إجراء التغيير المطلوب في بعض متغيرات السياسة النقدية، من أجل إيجاد حالة من الاستقرار النسبي في حجم الطلب على النقد، والجدول

(1) مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الازفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)، البنك المركزي العراقي/ دائرة البحوث والدراسات، كانون الثاني 2012، ص3.

(6) يوضح كل من سعر الصرف ومعدلات الفائدة والاحتياطي النقدي القانوني والطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

جدول (6)

سعر الصرف ومعدلات الفائدة والاحتياطي النقدي القانوني والطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	الطلب الحقيقي على النقود مليار دينار	سعر الفائدة للبنك المركزي %	سعر الفائدة على الائتمان %	سعر صرف الدينار في السوق الرسمي	سعر صرف الدينار في السوق الموازي	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني %
2004	234.3	6.00	13	1453	1453	25
2005	206.8	6.33	13.41	1469	1472	25
2006	241.2	10.42	14.42	1467	1475	25
2007	269.6	20.00	18.83	1255	1267	75
2008	268.2	16.75	19.33	1193	1203	75
2009	433.9	8.83	14.91	1170	1182	25
2010	494.5	6.25	14.25	1170	1185	15
2011	473.9	6.00	14	1170	1196	15
2012	493.8	6.00	14	1166	1233	15
2013	572.6	6.00	13.75	1166	1232	15
2014	624.9	6.00	12.83	1166	1214	15
2015	797.4	6.00	12	1167	1247	15
2016	960.3	4.33	12.17	1182	1275	15

15	1258	1184	12.92	4.00	859.8	2017
15	1209	1183	12.08	4.00	746.9	2018
15	1196	1182	12	4.00	832.2	2019
13	1234	1192	12	4.00	1086.1	2020
15	1474	1450	12	4.00	922.1	2021

أولاً: تحليل اثر سعر الفائدة على استقرار الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في العراق للمدة (2004-2021)

وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هي علاقة عكسية، وانطلاقاً من تحليل كنز لمنحنى التفضيل النقدي، فإن تزايد سعر الفائدة سوف يدفع الأفراد إلى التنازل عن فكرة الاحتفاظ بالنقود، والاتجاه إلى البدائل الأخرى للنقود (الأسهم والسندات)، نظراً لارتفاع عائدها المادي، ويكون قرار الأفراد مبني على اعتبار ان سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالسيولة النقدية⁽¹⁾، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سالب بين سعر الفائدة ومستوى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية طيلة مدة الدراسة بمعنى ان رفع البنك المركزي لسعر فائدته التي يقرض بها المصارف التجارية يقود الاخيرة إلى رفع معدلات الفائدة على قروضها، الأفراد الذي يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض من المصارف التجارية نظراً لارتفاع كلفة الاقتراض، ومن ثم انخفاض حجم الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية، ومن الملاحظ ان صفة عدم الاستقرار في الطلب على النقود في العراق هي الصفة السائدة على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بتغيير معدل الفائدة، بسبب تخلف الأنظمة النقدية والمالية وانخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد، واقتصار تعامل الأفراد في السوق المالية على الأسلوب النقدي المباشر. فضلاً إلى تبني البنك المركزي العراقي لسياسة استهداف سعر الفائدة لتحديد الفائدة المعتمدة للاقتراض بين المصارف التجارية، لتطوير سياسة نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل⁽²⁾، يضاف إلى ذلك ان اغلب المصارف التجارية في العراق لم تبين على أسس اقتصادية حقيقية ورصينة، الأفراد الذي انعكس على مهامها الأساسية ، فالجزء الأعظم يعتمد في عمله على كيفية الاستحواذ على اكبر قدر من دولارات نافذة بيع العملة، تليها عمليات تهريب الدولار ومن ثم عمليات غسيل الأموال، واخيراً فإن استتعال ظاهرة الفساد المالي والإداري وهيمنها على مختلف القطاعات

(1) راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، أنواع الكتل النقدية في دولة الكويت واثرها على مرونة الدخل واستقرار دالة الطلب على النقود، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد2، المجلد4، يوليو2023، ص254.

(1) Allan Griffiths, Stuart Wall, Applied Economics, 10th Eddition, (England:pearson), 2004, P389.

الاقتصادية وتردي بيئة الاستثمار داخل العراق؛ بسبب المعوقات والمعرفات التي توضع امام المستثمر سواء اكان محلي أو اجنبي، وان كل ذلك أسهم في بناء بيئة استثمارية طاردة للاستثمارات الحقيقية والتركيز على الاستثمارات في مجالات لا تسهم في تعظيم الموارد وخدمة الأجيال المستقبلية، حيث تخضع هذه الاستثمارات لهيمنة شخصيات غير وطنية مدعومة سياسياً.

ثانياً: تحليل أثر سعر الصرف على استقرار الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في العراق للمدة (2004-2021)

إن الانفتاح على دول العالم من خلال قطاع التجارة الخارجية يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية بشكل عام والنقدية بشكل خاص التركيز على استقرار سعر صرف العملة المحلية والمحافظة على قيمتها الحقيقية، وفي العراق تتولى وزارة المالية الطلب من البنك المركزي العراقي بإصدار فئات نقدية بالدينار العراقي لتمويل نفقات الحكومة مقابل تنازلها عن جزء من إيراداتها المالية المقومة بالدولار الأمريكي والممولة عن طريق صادرات النفط الخام، حيث تشكل تلك الأرصدة الدولار جزءاً من الاحتياطيات الأجنبية التي يستعملها البنك المركزي لتغطية الإصدار النقدي، فضلاً إلى استعمالها للتأثير في سوق الصرف عن طريق نافذة بيع العملة بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة وسعر صرفها⁽¹⁾، فمن خلال نافذة بيع العملة يتدخل البنك المركزي العراقي بوصفه بائعاً للعملة الأجنبية بهدف الحد من الضغوط التضخمية التي يولدها الانفاق الحكومي، حيث يأتي تدخل البنك المركزي ضمن ما يسمى بعملية التعقيم النقدي بهدف تدنية صافي اصوله المحلية بشكل يقلل من اثر الزيادة في اجمالي موجوداته الأجنبية على القاعدة النقدية، حيث ان عملية مبادلة العملة الأجنبية بالعملة المحلية ستؤول إلى سحب فائض السيولة المتولدة عن تمويل الانفاق الحكومي بالدينار العراقي⁽²⁾، ان مشكلة الاقتصاد العراقي تكمن في تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي التي اخذت بالخروج عن سيطرة البنك المركزي العراقي، لتأثرها بمتغيرات تقع خارج سلطة البنك المركزي العراقي، ومن خلال الجدول (10) يتضح وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وحجم الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة، وبما يتوافق و منطق النظرية الاقتصادية، بحيث ان ارتفاع سعر الصرف الدولار امام الدينار العراقي أدى إلى انخفاض مستوى الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية مع تسجيل بعض الاختلافات والتي مصدرها العوامل الأخرى المؤثرة في حجم الطلب النقدي الكلي الحقيقي، بمعنى اخر ان انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ينتج عنه تخلي الأفراد عن فكرة الاحتفاظ بالدينار، مفضلين عليه الدولار كمخزن امن للقيمة ، واداة مناسبة للتحوط وله القدرة على تسوية مختلف المعاملات الاقتصادية، وعلى المدى البعيد يمكن ان يؤدي ذلك إلى إحلال الدولار الأمريكي محل الدينار العراقي في عملية التداول، وعليه يتوجب على البنك المركزي تفعيل أدوات رقابية أكثر صرامة تستهدف ردم الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي من خلال ضبط الطلب المحلي على الدولار وإدخال التجار

(1) ثريا الخرزجي، شيرين بدري البارودي، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة

لتجربة البنك المركزي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 31، 2012، ص 69-71.

(2) Roberto Gardarelli, Selem Erekdag, and M. Ayham Kose, Capital inflows: Macro Economies implications and policy responses, International Monetary fund, wp09/40, 2009, p17.

ضمن منصة يديرها البنك المركزي والقضاء على ظاهرة الفواتير المزورة والتي أصبحت إحدى أدوات غسل الأموال وتهريب العملة الأجنبية إلى الخارج⁽¹⁾.

ثالثاً: تحليل اثر نسبة الاحتياطي القانوني على حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة في العراق للمدة (2004-2021)

يعبر الاحتياطي القانوني عن نسبة من الودائع التي يفرض البنك المركزي العراقي على المصارف التجارية العراقية الاحتفاظ بها لديه، والتي يستهدف من خلالها تحقيق غايتين الأولى: حماية ودائع الأفراد لدى المصارف في حال تعرضها لازمات السيولة والافلاس، والغاية الثانية: تكمن في السيطرة على حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف⁽²⁾، حيث يمثل الاحتياطي القانوني أحد أدوات السياسة النقدية الكمية الغير مباشرة، ومن خلال الجدول نلاحظ ان قيام البنك المركزي العراقي بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية والخاصة كان له تأثير على حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة، فعندما اعتمد البنك المركزي العراقي لسياسة رفع نسبة الاحتياطي القانوني خلال المدة (2004 - 2008) نلاحظ تأثر حجم الطلب الحقيقي على النقود، من خلال تأثير ذلك الاجراء في قدرة المصارف التجارية على خلق القروض الجديدة من خلال مضاف الائتمان، جراء احتجاز جزء من سيولتها المالية بشكل ارصدة عاطلة لدى البنك المركزي العراقي كجزء من متطلبات الاحتياطي القانوني، ولكون القروض المصرفية تمثل جزء من عرض النقد ومن ثم فإن طلب الأفراد عليها يشكل جزء من الطلب الكلي على النقود، وقد تبني البنك المركزي العراقي سياسة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ومنذ العام 2010 إلى (15%) بهدف زيادة القدرة الاقراضية لدى المصارف التجارية وتوفير القروض الرخيصة من أجل زيادة الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق، الأفراد الذي انعكس على ارتفاع حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة، من خلال انعكاس ذلك على انخفاض كلفة الاقتراض⁽³⁾

الاستنتاجات:

1. عدم استقرار دالة الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي طول مدة الدراسة، نتيجة تراكمات الاحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي في الفترات السابقة، التي أسهمت باستنزاف القيمة الحقيقية للدينار، فضلاً عن التقلبات الحاصلة في العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقد (كأسعر الصرف، حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وغيرها).
2. انخفاض كفاءة أداء الاقتصاد العراقي؛ نظراً لعدم وجود قاعدة انتاج وطنية مجدية اقتصادياً وفنياً، ومن ثم اعتماده بنسبة كبيرة على الاستيراد من الخارج لتغطية معظم حاجاته المحلية، ولكون تلك الاستيرادات تمويل بالدولار الأمريكي، الذي يستعمله

(1) احمد حامد جمعة، اقتصاديات سعر الصرف في العراق أسباب الفجوة وآليات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، حزيران 2023، ص 9.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقرير السنوي لعام 2013، ص 13.

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقرير السنوي لعام 2019، ص 7.

البنك المركزي في تغطية إصداره النقدي من الدينار، فإن كل ذلك أسهم في عدم الاستقرار في حجم الأرصدة النقدية المطلوبة.

3. تركيز السلطات النقدية على مواجهة ظاهرة التضخم بشكل أساسي، دون إعطاء الاهتمام الكافي لظاهرة عدم الاستقرار في الطلب على النقد.

4. وجود تأثير لعوامل أخرى في دالة الطلب الحقيقي على النقود، وفقاً لما أظهرته البيانات في الجانب التحليلي

التوصيات:

1. ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية على مستوى الاقتصاد الوطني كله، من أجل إعادة الثقة بالاقتصاد العراقي، وزيادة القيمة الحقيقية للدينار.

2. رفع كفاءة أداء بيئة الاقتصاد العراقي، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، والعمل على تهيئة بيئة استثمارية وطنية مجدية، فضلاً عن دعم الصناعة المحلية وخاصة التصديرية منها لجذب المزيد من العملات الصعبة، والحد من الاستيرادات غير الضرورية من خلال اتباع أنظمة ضريبية وجمركية أكثر كفاءة وفاعلية وبالشكل الذي يسهم في تكوين جهاز انتاج وطني ذات قدرة تنافسية عالية، قادر على سد الاحتياجات المحلية، وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى خلق المزيد من الاستقرار في سعر صرف الدينار، ومن ثم استقرار الطلب الحقيقي على النقود.

3. يجب على السلطات النقدية التركيز على معالجة الاختلالات في مستوى الطلب الحقيقي على النقود، مع إعادة النظر بخصوص نافذة بيع العملة، ومحاولة ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية، لتلافي التقلبات في مستوى أسعار الصرف.

4. يجب على السلطات النقدية الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الطلب الحقيقي على النقود، ولعل من أبرزها عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، الذي يدخل ضمن معايير العدالة الاجتماعية فضلاً عن التوسع الكبير بالإنفاق الحكومي من جراء التوظيف غير المبرر والمدرّوس

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

(1) احمد بريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد43، 2014.

(2) احمد حامد جمعة، اقتصاديات سعر الصرف في العراق أسباب الفجوة وآليات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد77، حزيران2023.

(3) اسراء موفق نوري، خليل إسماعيل عزيز، تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2021)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد19، العدد63، 2023.

(4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (اللائحة التنفيذية بالاحتياطي القانوني للمصارف).

- (5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2009.
- (6) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقرير السنوي لعام 2013.
- (7) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقرير السنوي لعام 2019.
- (8) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (سنوات متفرقة).
- (9) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية (سنوات متفرقة).
- (10) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لسنة 2004.
- (11) ثريا الخرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010.
- (12) ثريا الخرجي، شيرين بدري البارودي، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 31، 2012.
- (13) حلمي إبراهيم، محددات الطلب على النقود في العراق (دراسة قياسية)، جامعة ميسان، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42، 2022.
- (14) خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 6، 2022.
- (15) راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، أنواع الكتل النقدية في دولة الكويت واثرها على مرونة الدخل واستقرار دالة الطلب على النقود، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد 2، المجلد 4، يوليو 2023.
- (16) زياد طارق شكري، ماهر جلال الياس، نافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6، العدد (1)، 2017.
- (17) سعد نوري الحمداني، وآخرون، اثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 4، العدد 3، 2021.
- (18) سمير فخري الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومساآلتى استقرار في المستوى العام للأسعار والصرف الأآنبى (العراق حالة دراسية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 4، 2018.

- (19) سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سبتمبر 2007.
- (20) عبد الحميد، خالد هاشم، ادره احتياطات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، المجلد 49، 2019.
- (21) عبدالحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، مؤسسة النبراس للنشر، النجف الاشرف، 2015.
- (22) عبدالواحد كرم، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2015.
- (23) عدنان حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.
- (24) علي مرزا، سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2015.
- (25) كزار جعفر عباس، اثر السياسة النقدية على ربحية المصارف التجارية في العراق عينة مختارة للمدة (2006-2020)، بحث منشور، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، 2022.
- (26) مالك علام الخليفأوي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، 2020.
- (27) محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 84، 2015.
- (28) مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)، البنك المركزي العراقي/ دائرة البحوث والدراسات، كانون الثاني 2012.
- (29) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.
- (30) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر، بغداد، 2012.
- (31) يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1) Allan Griffiths, Stuart Wall, Applied Economics, 10th Eddition, (England:pearson), 2004.
- 2) David C. Colander , Economics ,Middle Bury college .third Edition ,1998 .
- 3) Miller, Roger Leroy, Economics Today, 14th Ed, Pearson Addison Wesley, New York, 2008.
- 4) Roberto Gardarelli, Selem Erekdag, and M. Ayham Kose, Capital inflows: Macro Economies implications and policy responses, International Monetary fand, wp09/40, 2009.